الاشكال، لاي اقتراح اسرائيلي لرئاسة بلدية غزة، في حال طرح عليه مثل هذا الاقتراح (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٦).

وهكـذا راوحت هذه التوجهات في مكانها لهذه الاسباب ولاسباب اخرى كثيرة لا توجب الضرورة التعرض لها. ويمكن القول، فقط، ان شمعون بيرس سرعان ما عاد يتطلع الى الاردن مجدداً، وبالذات بعد خطاب الملك حسين في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦، الذي اعلن فيه وقف التنسيق مع م.ت.ف.، حيث سعى بيرس الى «اخراج عملية السلام من الطريق المسدود الذي وصلت اليه، فقدم مقترحات جديدة نقلت الى الملك حسين عن طريق الادارة الاميركية، واطلع عليها بيرس كبار المسؤولين الاوروبيين»، (**القبس**، ٢٦/٤/١٩٨٦).

الحلقة المفرغة

جاء خطاب الملك حسـين الذي القـاه امام البرلمان الاردني في ١٩/٢/١٩٨٦ ليحقق واحدة من الامنيات التي حلم شمعون بيرس بتحقيقها، وعمل كثيراً من اجلها، وهي استبعاد م.ت.ف.، بكل الوسائل، والسبل الممكنة عن اية حلول او تسويات سياسية في المنطقة تمهيداً لاخراجها من دائرة الصراع، ليس كطرف رئيس فيه وحسب، بل وحتى كشريك في اطار وفد فلسطيني ـ اردني الى أية مفاوضات ترتبط بهذا الصراع. وهو ما جرى الصراع حوله، عملياً، طيلة النصف الثاني من العام الماضي ١٩٨٥ والشهور الاولى من العام الحالي ١٩٨٦، وكانت اطرافه اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية، والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتان تحركتا بصورة مشتركة على اساس بنود الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني المبرم بتاريخ ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥.

فقد اعلن الملك حسين وقف التنسيق مع قيادة م.ت.ف. وحدد الملك، في خطابه، تصوره لحل القضية الفلسطينية، ومن ثم السبل التي يراها مناسبة لحلها. كما حدد، رؤيته لدور م.ت.ف. حيث «جاء انشاء المنـظمـة لا ليعطي القرار كله للفلسطينيين، بل لاشراك المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني في المواقف والتحركات العربية، ازاء قضية فلسطين، بقصد ابقاء القضية حية» (**الرأي**، عمان، ٢٠/٢/١٩٨٦).

وجزّأ الملك حسين القضية الفلسطينية الى قضيتين: تتعلق الاولى باستعادة الاراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧، و «هذا شأن عربي يشارك فيه الفلسطينيون»؛ وتتعلق الثانية بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني و«هذا شأن فلسطيني». واوضح الملك ذلك بقوله: «حاولنا مع الشقيقة مصر ان نقنع المنظمة بالفصل بين الهدفين في تحركنا على الساحة الدولية، بحيث تعمل الدول العربية، التي احتلت اراضيها بالقوة، وصدر قرار مجلس الامن بشأنها، على تأمين انسحاب اسرائيل من تلك الاراضي، على ان تواصل م.ت.ف. دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني المناضل من أجل حقوقه الوطنية المشروعة، التي تتجاوز مجرد انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**).

وبتجميد العمل ببنود الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني ظهر الطرفان، الاردني ـ الاسرائيلي، متفقين من حيث استبعاد المنظمة من المشاركة في الجهود السياسية الحالية واعتبارها طرفاً مسؤولاً عن اعاقتها، ومن ثم تعطيلها وادخالها في طريق مسدود. فمن جهة، سبق للملك حسين ان وجه اتهامات مباشرة وعلنية الى المنظمة والى رئيسها ياسر عرفات، في اعقاب فشل محادثات لندن، بين وفد فلسطيني وبين وزير الخارجية البريطاني، جيفري هاو، وحَّمل الملك حسين م.ت.ف. المسؤولية كاملة عن هذا الفشل، واتهمها بالخروج على خطوات التنسيق التي جرى الاتفاق بينهما عليها قبيل سفر الوفد المشترك الى العاصمة البريطانية. وكان ذلك الاتهام بمثابة الباب الذي عبرت منه مواقف الاردن ضد م.ت.ف. لاحقاً، والتي وصلت ذروتها في اعلان الملك حسين وقف التنسيق معها كما قال في خطابه.

وقد عقب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، على ذلك، بقوله: «لقد اتخذ الملك حسين خطوة واقعية، وضعت نهاية للوهم الذي حاولت م.ت.ف. نشره، وكأنه، بامكان هذه المنظمة ان تكون شريكاً في مسيرة السلام» (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٢/١٩٨٦).